

تصريح صحفي رقم : 2014/38

في خرجة جديدة للسيد وزيرة التربية إثر زيارتها الميدانية لولاية وهران الذي قوبل باعتصام موظفي المصالح الاقتصادية معبرين عن رفضهم الإجحاف الذي لحقهم ، ولم تجد بدا للتبرير عن إخفاقات الوزارة سوى تحميل مسؤولية وضع موظفي المصالح الاقتصادية للنقابات المفاوضة باسمهم سنة 2008 واتهامها بالمصادقة على القانون الأساسي ما يؤكد تصريحاتنا المتعددة بأن السيدة الوزيرة ضحية مغالطات لأنها لم تكن يومها في القطاع ، كما أن السيدة الوزيرة لم تكف بهذا بل وغلقت أبواب الحوار الذي يتوخى منها فتحه لتطويق الأزمات والوصول إلى اتفاق مرض للجميع في إصرار مستمر بدعوى عدم التحاور في ظل مواصلة الإضراب ، أهو الجهل بالقوانين أو هو دوس عليها لأن الإضراب لا يوقف التفاوض فالمادة 45 من القانون 02/90 المتعلق بالوقاية من النزاعات الجماعية في العمل وتسويتها وممارسة حق الإضراب واضحة في هذا الشأن حيث تنص صراحة على " **يجب على طرفي الخلاف الجماعي في العمل خلال فترة الإشعار المسبق وبعد الشروع في الإضراب أن يواصلوا مفاوضاتهم لتسوية الخلاف الواقع بينهما** " ولا ندري من أين جاءت هذه الفكرة على غرار ما حدث في عهد الوزير السابق غلط أيضا ، وهنا جدير بها أن تعلم بأن الإضراب يدخل شهره الثالث والتلاميذ بدون كتب مدرسية ما يعني أن تواجدهم في الأقسام غير مجد لأن الكتاب يساهم بـ 50% من نجاح العملية التربوية ، كما ينبغي أن تعلم بأن المنحة البيداغوجية لاعلاقة لها بتاتا بالقانون الخاص بل هي متعلقة بالنظام التعويضي ، فلماذا الإصرار على هضم حقوق موظفي المصالح الاقتصادية ، ولماذا لم تسو على غرار ما تم بثمنين الشهادات الجامعية ليسانس و DEUA بعد اكتشاف الحيف الذي لحق حاملي إحدى الشهادات؟؟؟؟ وبالرغم من ذلك نقدم لها أيضا التوضيحات التالية لأنها لا تعلم بأن من فاوض على القانون الخاص هي وزارة التربية وحدها ، ونتحدى وزارة التربية أن تكشف الوثيقة التي أمضتها نقابتنا لموافقتها على القانون الخاص على هذا الشكل .

ولتذكير وزارة التربية إن نسبت أو تناست فإن المرسوم التنفيذي 315/ 08 كانت الاستشارة حوله باهتة قدمنا فيها مقترحات كتابية سلمت للوزارة لم تأخذها بعين الاعتبار نهائيا مما وئد عشرات الآلاف من المناصب الأيالة للزوال ولأول مرة في تاريخ الجزائر المستقلة تكون بهذا الحجم في قطاع التربية ، وهي من فاوضت وحدها في اللجنة الحكومية المختصة باسم قطاع التربية ، أما بالنسبة لتعديل المرسوم التنفيذي 240/12 فقد خضع لجلسات ماراطونية مع النقابات وبحضور ممثلي الوظيفة العمومية أحيانا لكن وزارة التربية في النهاية هي من تفاوضت باسم القطاع ، وقد اتفقنا معها في حال حصول خلاف مع لجنة التحكيم برئاسة السيد الوزير الأول يجب العودة إلينا وإعلامنا بنقاط الاختلاف قبل اتخاذ القرار غير أنها اتخذت القرار وحدها دون الرجوع إلينا حسب ما تم الاتفاق عليه وهنا تمت المقصلة .

وللتاريخ فإن نقابتنا رفضت القانون الخاص في حينه وقبل توقيعه ، وطالبت بتأجيل إصداره إلى حين معالجة اختلافاته التي نتجرع تبعاتها إلى يومنا هذا وعبرت عن رفضها بإضراب وطني شامل في نهاية شهر أفريل 2012 تبعه اعتصام وطني يوم 06 ماي من نفس السنة .

لا أحد يمكنه القفز على التاريخ، وهو أفصح بيانا

